

الزعامة التقليدية

الرايح الأكبر من الحرب اللبنانية

بتمام: مصطفى مراد

مع اعلان رسالة الرئيس فرنجة الى اللبنانيين ، فان البرجوازية الاسلامية كانت الرايح الأكبر من حرب العشرة اشهر ، وهي سجلت اعظم « انتصارات » في تاريخها منذ سنة ١٩٥٨ ، وبفضل تضافر مجموعة من الظروف ، اهمها فشل مشروع النصفية اليميني ، وعجز الجماهير الوطنية عن خلق تنظيماتها الثورية ، الى جانب سيطرة خط المساومة مع الولايات المتحدة على صعيد الانظمة العربية ، فان تسوية ١٩٧٦ لا تختلف كثيرا عن تسوية الـ « لا غالب ولا مغلوب » ، سوى في ضخامة وتعقيد المشاكل التي لن يطول الوقت حتى تنبعت من جديد ، وفي افتقاد العنصر « المحايذ » الداخلي المتمثل في جيش ١٩٥٨ وفي قيادة فؤاد شهاب .

واهم التغييرات التي استحدثتها « الرسالة - وثيقة » ، حسب التعبير الصحفي الشائع ، ص على توزيع المقاعد النيابية مناصفة فيما بين الطوائف الاسلامية والمسيحية ، وانتخاب رئيس الوزراء بالاكثرية النسبية من اصوات مجلس النواب ، واصدار جميع مراسيم القوانين بترتيب بين رئيسي الجمهورية والحكومة وعلى تحمل توقيعهما معا . والامر المباشر لهذه التغييرات هو تعزيز حجم البرجوازية الاسلامية ضمن اجهزة السياسي للنظام ، وتعزيز موقع ممثلها في مجلس الحكم ، ورئيس الحكومة ، تجاه رئيس جمهورية الذي يمثل قمة البرجوازية المسيحية كاهم ، وبالتالي تقليص قدرة الجناح المسيحي الطبقة الحاكمة على التصرف دون استشارة جناح الاخر ، ولجمه عن الدخول في مغامرات تستند الى حسابات واقعية ، عدا انها تخرج بريك الاسلامي ، وتضع النظام كله في كفة يتي .

بذلك يمكن القول ان شعار « المشاركة » الذي تمه القيادات التقليدية الاسلامية منذ تشكيله في امين الحافظ في ١٩٧٣ قد دخل الان حيز التنفيذ ، وان هذه القيادات كرس مكانتها كطرف داخلي لا سبيل الى تجاهله وكركيزة داخلية للسياسات السائدة على الصعيد العربي . لقد اعلن الجناح المسيحي من الطبقة الحاكمة اعترافه بسقوط برنامجة لتصفية حركة الجماهير وسحق المقاومه ، بعد انهيار الجيش وتخوف الولايات المتحدة واسرائيل من التدخل الصريح والمباشر . فلم يكن امامه من خيار عدا الاستمرار في معركة انتحارية او القبول باحداث تعديل في ميزان القوى الداخلي (ضمن الطبقة المسيطرة) وفي موازين النفوذ الخارجي لصالح الطرفين الاخر اعتدالا : القيادات الاسلامية والنظام السوري .

والقيادات التقليدية الاسلامية التي عرفت كيف تستفيد من تراجع عبد الناصر في ١٩٥٨ واتجاهه الى الوفاق مع الاميركيين (كانت فترة ١٩٥٨ - ١٩٦٦ فترة علاقات حسنة بين الجمهوريه العربية المتحدة واميركا) والتي وجدت في الحكم الشهابي المتداول الى عهديين ركاسيين مجالاً رحبا لتعزيز مكانتها في النظام ، تراهن اليوم على « خط مواجهة الاقوى » حاليا على الصعيد العربي - اي الخط السوري - وعلى حاجه النظام اليها لاعادة



جنيلاط : ضاعت فرصة ذهبية

وعقم الادارة . وتساوي هذه الاصلاحات نوعا من التجميل المحدود لادارة باتت اكثر من « عارية » لكثرة ما نسب اليها من فضائح ...

خطوة الى الموراء

ويبقى ذلك البند الذي اثار اكبر قدر من الجدل قبل وبعد اعلانه ... البند المتعلق بتكريس طائفية الرئاسات الثلاث ، او بتكريس رئاسة الجمهورية للموارنة . اننا لن نأتي بجديد اذا اكدنا هنا ان هذا التكريس المكتوب للعرف (« تكريس العرف كتابة » هو حل وسط « لبناني » نموذجي بين التمسك « بالعرف » والاصرار على « الكتابة ») يوازي خطوة كبرى الى الموراء بالمقارنة مع سنة اعلان الميثاق الوطني في ١٩٤٣ ، اي قبل ٣٣ عاما . وهنا لا مجال للاستغراب : ان النظام الطائفي يتطور مع الزمن باتجاه عكسي . فالطائفية تنمي الطائفية وتضخمها . اي ان النظام يعيد انتاج نفسه ، وعلى نحو مضخم وموسع .

لكن المرء لا يملك الا ان يلاحظ للعبة الكامنة في ادراج هذا البند ضمن الوثيقة ، بل وفي جعله اول البنود . فلا يملك شخص عاقل في الواقع ان يدعي ان احدا كان يريد انتزاع الرئاسة من الموارنة . والحقيقة ان الرئيس فرنجة اراد ان يصيب عصفورين :

١ - اضعاف الطابع الطائفي الخالص على الحرب الاهلية بتصويرها صراعا حول طائفية الرئاسات ، وبالتالي تحميش الطرف « الاسلامي » و « الوطني » مسؤولية القتال ...

٢ - اضعاف للجمهور المسيحي والماروني انه - اي فرنجة - حافظ على الرئاسة للمسيحيين والموارنة .

ولا شك في ان فرنجة بحاجة الى هذا التبرير بعد ان بدأت ترتفع اصوات الاتوف من المواطنين المسيحيين المتضررين الذين يتساءلون عن فائدة ما حصل ، او يحملون فرنجة المسؤولية كلها .

كالعادة ، اي تبعا لممارسات النظام منذ ولادته ، فان الرسالة تلجا الى الاجاز والتلميح



فرنجة : متهم بتزوير التاريخ

لدى الحديث عن الاصلاح الاجتماعي والاقتصادي . ان عبارات من نوع « انشاء مجلس اعلى للتخطيط والانماء » او « العمل على تحقيق عدالة اجتماعية شاملة » او « تعزيز التعليم العام » و « تعديل قانون الجنسية » هي كل ما يوجد به النظام على الجماهير التي كان النضال الاجتماعي جزءا اساسيا من تحركها خلال السنوات المنصرمة . لكن ذلك يعني ، بالمقابل ، ان المشاكل والقضايا الاجتماعية التي ساهمت في تفجير الازمة لن تلقى سوى التجاهل الذي سيفجرها على نحو اعنف في المستقبل .

ولن ينال الصحافة من « بركات » التسوية سوى القمع ... والمزيد من القمع . ان جوهر الرسالة هو تقييد الحركة الشعبية اللبنانية والفلسطينية . ولذا فلا بد من تقييد المناهض التي تتيح : بحكم تنوع اتجاهاتها : التعبير عن صخب الصراعات الداخلية والعربية . فما زال شعار « الصمت من ذهب » الشعار المقدس للبرجوازيات العربية السائرة باتجاه معاكس لحركة الجماهير .

ردة طائفية

تؤكد الرؤية الشاملة لمعاني رسالة فرنجة انها كرس مكانة البرجوازية الاسلامية ، ودور سوريا لبنانيا ودوليا ، في حين تجاهلت القضايا الشعبية والوطنية الحقيقية . ولا يملك اللبنانيون الذين رحبوا بالرسالة لجرد انها تعني نهاية المذابح والغراب سوى ان يخلصوا الى الاستنتاجات التالية :

١ - انه لن يصير العمل بهذه الرسالة الا « تبعا لتنفيذ اتفاق القاهرة » ، ويعني ذلك مقاومة الصراعات في الساحة الفلسطينية ، واستمرار محاولات « تصحيح » المقاومة (حسب التسمية الدارجة) بطريقة اكثر دهاء ... ويلفت النظر هنا ان اشغراط « تنفيذ » اتفاق القاهرة يعادل اعلان الشك في قدرة الخط العربي الوسطي على تثبيت مواقفه فلسطينيا وعربيا . وبالتالي فان

امكانية لجوء اليمين الى العنف مرة اخرى مطروحة فعليا ، وتبعيا لتطورات الوضع الفلسطيني والعربي .

٢ - ان الحركة الوطنية تدفع مرة اخرى ثمن غياب الحزب الثوري الجماهيري ، والانغماس في ممارسات متخلفة وطائفية . وبفضل هذا العجز الذاتي فان الحركة الوطنية تظل في كل صراعاتها ، ورغم التضحيات الهائلة للجماهير ، اسيرة الواقع اللبناني المتخلف والواقع العربي الذي يعزز فيه اليمين مواقفه .

٣ - ان بشاعة الحرب الاهلية قد تلجم الناس مؤقتا عن المطالبة بحقوقها . لكن هذه الحرب نفسها ، والتسوية التي آلت اليها ، سوف تعزز الصراع الاجتماعي بكل قضاياه التي امتلكت مكانة بارزة في المسرح السياسي خلال عهد فرنجة بأسره .

٤ - واخيرا ، واذا كان يجدر بكل الديمقراطيين والوطنيين ، ان يدنوا « الردة الطائفية » التي تضمنتها التسوية بتكريسها طائفية الرئاسات ، فقد غدا واجبا على كل الديمقراطيين والوطنيين كذلك ان يعلنوا موقفا صريحا وتقدما من قضايا الطائفية على صعيد الاحوال الشخصية ، فلا مفر من الاعتراف بان الزعامات الاسلامية سبقت الكتاب الى رفض العلمنة في هذا المجال . وقد تطوعت هذه القيادات لرفض مطلب « الزواج المدني » وكذلك مطلب « شطب الطائفة عن بطاقة الهوية » . ولن يتوصل اليسار الى اقناع الجماهير من كل الطوائف بعلمانيته الا حين يتوصل الى تجاوز تلك الاصوات المتخلفة التي « اصاعت فرصة ذهبية » لتقدم البلد على حد تعبير كمال جنيلاط .